

تعافي الاقتصاد مرهون بتمكين المرأة وتشغيل المعطلين

27 في المئة خسائر الناتج المحلي عالميا بسبب فجوة التمييز بين الرجال والنساء



سيدات مصر نذر اللوطن ورافد للاقتصاد

تقدم مصري في مشاريع السكك الحديدية مع اقتراب اتفاق مع شركة «بكتل»

وسيمتد هذا الخط تحت الأرض من وسط القاهرة إلى الأهرامات غربا، ليربط بين 16 محطة. ومن بين خطوط السكك الحديدية الجديدة المزمع إنشاؤها حول القاهرة خط بطول 49 كيلومترا بتكلفة 175 مليون دولار من مدينة السادس من أكتوبر إلى النيل شمالي القاهرة، وخط شحن بطول 69 كيلومترا بقيمة 235 مليون دولار من بلبس إلى الشرق، وخط مزدوج بتكلفة 435 مليون دولار وعلى طول 227 كيلومترا إلى إيتاي البارود في الغرب. كما تعزم مصر إنشاء قطار سريع بطول 438.5 كيلومتر بتكلفة 8.2 مليار دولار. وتخطط في الإسكندرية لمد خط مترو بقيمة 1.7 مليار دولار إلى صاحبة ابوقير وتحديث بقيمة 406 ملايين دولار لخط ترام فوق الأرض.

وأضاف أن الوزارة طلبت من شركة «بكتل» تقديم عرض مكتوب، مشيرا إلى أنه في حالة التوصل إلى الاتفاق، فإن العمل سيبدأ على الفور وسيُعجل الجانبان إبرام العقود والاتفاقات. وقال الوزير إن مصر جمعت نمويا لخط المترو من كندا وأميركا وبريطانيا وفرنسا واليابان، دون أن يكشف عن مساره، لكن تقارير ذكرت أنه سيمتد شرقي النيل من الشمال إلى الجنوب. وقالت شركة أوراسكوم للإنشاء المصرية الأسبوع الماضي إنها وقعت مع شركة ميتسوبيشي اليابانية والهيئة القومية للانفاق في مصر عقدا بقيمة 800 مليون دولار للعمل في المرحلة الأولى بطول 19 كيلومترا من خط مترو الانفاق الرابع في القاهرة، بتحويل من اليابان.

القاهرة - قال وزير النقل المصري كامل الوزير إن «مصر تضي قدمها في خطط توسعة شبكات المترو والسكك الحديدية وتقرب من إبرام اتفاق مع شركة «بكتل» لتنفيذ خط مترو الانفاق السادس في القاهرة». وفي حديثه إلى غرفة التجارة الأميركية الإثنين، قال الوزير إن «معظم مشاريع النقل الأكبر، والتي تضم أيضا الموانئ الجافة والنقل النهري، يجب أن تنتهي بحلول نهاية عام 2024». وأضاف أن «مصر تعكف على إبرام مذكرة تفاهم مع شركة «بكتل» لدراسة الجدوى وتنفيذ مشروع خط المترو السادس بطول 30 كيلومترا وبقيمة خمسة مليارات دولار». وقال الوزير «بالأسر فقط لتقنين العقود، وسرعان ما توصلنا إلى شبه اتفاق».

الاقتصادي. ويعد ارتفاع معدلات الفقر بين السيدات من التحديات التي تواجه مصر في عمليات التمكين الاقتصادي وتحتاج إلى زيادة مخصصات برامج الحماية الاجتماعية.

وتصل مظلة هذه البرامج إلى نحو 36 مليون مواطن، وفق أولوية للفئات التي تعاني فقرا متعدد الأبعاد، فضلا عن تأهيلهم لسوق العمل من خلال الحرف اليدوية. ولضمان تسويق منتجات هذه الفئات تنظم مصر معرضا تحت شعار «ديارنا» للمنتجات الحرفية والتراثية والأسر المنتجة، لبيع منتجات هذه الفئات وفتح آفاق لمشروعاتهم البسيطة لتشجيعهم وحفزهم على الإنتاج، ويتم تخصيص جناح بالمعرض الدائم أيضا لبيع منتجات الأشخاص من ذوي القدرات الخاصة. وسيطر المرأة على نحو 50 في المئة من حجم قروض المشروعات الصغيرة وفق بيانات جهاز تمويل المشروعات الصغيرة المصري، ما يؤكد عزيمة المرأة المتجهة نحو منافسة الرجال في هذا القطاع.

وتمتد مظلة تأهيل المرأة إلى العمل على نقل المهارات من خلال برنامج «فرصة» الذي يقدم الدعم الفني والتدريب والتخطيط الاستراتيجي من أجل التأهيل لسوق العمل.

وتم تدشين ثمانية مقرات للبرنامج في مناطق بجنوب البلاد، والتي تعاني من زيادة معدلات الفقر وتراجع مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

ونفذ البرنامج أول مبادرة في سلاسل القيمة للإنتاج الحيواني المنزلي في مصر بالتعاون مع الجهاز التنفيذي للمشروعات المتكاملة بوزارة الزراعة وتأسيس عدد من المشروعات التنموية في بعض محافظات مصر.

وقال محمد عمران رئيس هيئة الرقابة المالية، إن الهيئة أعلنت عن تنظيم جائزة للسيدات الأكثر تميزا في مجال العمل بنشاط سوق المال والشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية لتدعيم السيدات العاملات في القطاع المالي غير المصرفي.

وأضاف في تصريحات لـ «العرب»، أن الهيئة في سبيلها لإصدار قرار برفع نسبة تمثيل المرأة بمجالس إدارة الشركات المقيدة في البورصة، والشركات الخاضعة لرقابتها إلى نسبة 25 في المئة، وقد تصل إلى 30 في المئة من عدد أعضاء المجلس.

يعزز التمكين الاقتصادي للمرأة رفع معدلات النمو الاقتصادي، باعتبارها قوة محرّكة، ورغم أن المرأة تشكل ما يزيد قليل عن نصف سكان العالم، لكن مساهمتها في النشاط الاقتصادي والنمو أقل بكثير من المستوى المأمول، وهو ما ينطوي على عواقب اقتصادية شاملة ووخيمة.

مليون دولار للقضاء التام على الجوع. وقدرت تقارير الوزارة حجم التمويلات التنموية التي استطاعت الاتفاق عليها منذ يناير الماضي، بنحو 7.3 مليار دولار منها 2.7 مليار دولار للقطاع الخاص، و4.5 مليار دولار لباقي القطاعات التنموية.

وأطلقت وزارتات التعاون الدولي والتضامن الاجتماعي بمصر، مشروعا جديدا لدعم المجتمعات الأكثر احتياجا والمتضررين من جائحة كورونا، ضمن برنامجي «حياة كريمة» و«تكافل وكرامة»، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي وتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتقديم مساعدات غذائية لنحو 40 ألف سيدة من السيدات الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الثانية.



رانيا المشاط مساهمة المرأة تعزز مكاسب الناتج المحلي بنسبة 34 في المئة

محمد عمران حوافز سخية للشركات لضم السيدات إلى مجالس إدارتها

ويوفر البرنامج الذي تبلغ قيمته 5 ملايين دولار، قروضا صغيرة وتدريباً على الأعمال التجارية لنحو 500 سيدة من الأمهات اللائي يستغدن من شبكة الحماية الاجتماعية ليتمكن من إعالة أنفسهن وأسرهن.

وقالت نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي، إننا نستهدف تعزيز التمكين الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للمرأة عبر عدد من البرامج، وفي مقدمتها برامج «تكافل وكرامة»، و«فرصة»، و«وعي» و«مود».

وأوضحت أن هذه البرامج تستهدف زيادة مشاركة المرأة في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، إلى جانب تمكين ودمج ذوي القدرات الخاصة.

وتقدم جامعة «راي» الهندية 100 منحة دراسية مدفوعة بالكامل لنحو 100 فتاة مصرية بهدف تمكين النساء في النشاط



محمد حماد صحافي مصري

القاهرة - قدر صندوق النقد الدولي الخسائر في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، والتي تعزى إلى الفجوات بين الجنسين في سوق العمل بنحو 27 في المئة.

وأطلق منتدى الرؤساء التنفيذيين الإفريقية، مبادرة حول النساء العاملات من أجل التغيير، تسعى إلى تعظيم مشاركة السيدات في المناصب القيادية ومجتمع الأعمال في أفريقيا، وتستهدف وصول النساء لتمثيل 50 في المئة من مختلف المناصب القيادية.

ورصدت مصر حزبا مختلفا من البرامج من أجل إنعاش اقتصادها، من خلال تعظيم المساهمة القوية للسيدات في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وقالت رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي، إن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي يكامل طاقتها تعزز نمو الناتج المحلي لمصر بنحو 34 في المئة.

وأوضحت لـ «العرب»، أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعج بفرص كبيرة تعزز من زيادة مشاركة المرأة في مشروعات رواد الأعمال.

ولا تزال مشاركة المرأة في أسواق العمل بالمنطقة منخفضة، حيث تشكل المرأة نحو 21 في المئة فقط من القوى العاملة، وتساهم بنحو 18 في المئة في إجمالي الناتج المحلي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتصل نسبة مساهمة إرادات الأعمال في الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة نحو 7.6 في المئة، مقارنة بنحو 11.8 في المئة للرجال.

ويصل إجمالي المشروعات الموجهة لتمكين المرأة في مصر 13 مشروعا بقيمة 82 مليون دولار، وتوفر 7 ملايين دولار في دولتا مشاركة المرأة في دولتا إسبانيا وكندا.

وتستهدف محافظة وزارة التعاون الدولي التنموية، التي تبلغ قيمتها 25 مليار دولار، زيادة تمكين المرأة من خلال مشروعات متنوعة، تشمل 20 مشروعا بقيمة 1.3 مليار دولار لمواجهة الفقر، و17 مشروعا بقيمة 486

بورصة الكويت تنضم إلى مؤشرات الأسواق الناشئة

خطوة لزيادة تدفقات الأموال وتنويع مصادر التمويل في ظل انهيار أسعار النفط

إلى مؤشرات أسواق المال تحت ضغوط أسعار النفط وفي خطوة سرعتها كورونا وكانت السعودية قد استغافت مع إعلانها عن إصلاح البورصة حين أطلقت سوقا خاصة لتسويق المشتقات المالية. والمستقات، هي عقود مالية تشتق قيمتها من قيمة أصول حقيقية أو مالية أخرى تشمل أسهما أو سندات أو عملات أجنبية أو سلعاً أو ذهباً.

وتكون لتلك العقود مدة زمنية معينة، بالإضافة إلى سعر وشروط يتم تحديدها عند تحرير العقد بين طرفي البائع والمشتري، ومن أشهر صورها المستقبلية والاختيارات والعقود الأجلة والمبادلات.

ويعد هذا الإنجاز توسيع قاعدة المستثمرين في السوق المالية وتحسين مستويات السيولة فيها، وبالتالي دخول المزيد من الاستثمارات إلى البلاد.

ومن الواضح أن هيئة سوق المال ماضية في تنفيذ مبادراتها الاستراتيجية الهادفة لضمان سوق مالية سهلة التمويل ومحفزة للاستثمار وداعمة لنفحة المتعاملين فيها. ويجمع خبراء على أن الأجانب يرون البورصة السعودية جذابة جدا في ظل الوضع القوي للاقتصاد الكلي بأكثر مصدر للنمو في العالم رغم أزمة الوباء والعوامل السكانية وانخفاض تكلفة الطاقة والإنفاق الحكومي على البنية الأساسية، إلى جانب توقعات النمو الإيجابية والتقييمات الرخيصة للكثير من الأسهم في السوق.

دولار) حقوق السحب الخاصة للكويت لدى صندوق النقد الدولي، وأيضا نحو 214.2 مليون دينار (702.4 مليون دولار) رصيد لدى صندوق النقد أيضا. وضاعفت أزمة الوباء وانخفاض أسعار النفط الضغوط على الحكومة لدخول مسار التقشف الإيجابي بعد أن فشلت محاولاتها السابقة بسبب الرافض الشعبي والبرلماني لأي تقليص للدعم واعتماد معظم المواطنين على الوظائف الحكومية.

3.18 مليار دولار قيمة تدفقات المال التي أسفر عنها الانضمام إلى البورصة ومعظمها أجنبية

وفي الوقت الحالي تجد الدولة الخليجية النفطية نفسها أمام العديد من التحديات، بدءا من انخفاض الإيرادات النفطية وتناقص الاحتياطيات النقدية من العملة الصعبة في البنك المركزي وعدم القدرة على إيجاد بدائل للدخل.

وتسبب هذا الأمر في تخفيض التصنيف الائتماني للكويت، وهو ما دفع الأوساط الاقتصادية إلى تكثيف الضغوط على السلطات من أجل التحرك السريع قبل وقوع أخطار أخرى من بينها تخفيض سعر صرف الدينار. ويفعل مختلف هذه التحديات كثفت دول الخليج من تحركاتها نحو الانضمام

أزمة حادة نظرا لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب أزمة كورونا وانهايار الطلب.

وتكشف أحدث البيانات والمؤشرات أن الاقتصاد الكويتي يشهد زيفا مستمرا حاولت الحكومة تخفيفه عبر خطوات لخفض النفقات لسد الفجوة المالية، ولكن خبراء يرون أن سياسة التقشف لا تعدى كونها حلا ترقيعيا.

وزاد إقرار الحكومة بخفض النفقات في مخاوف الأوساط الاقتصادية والشعبية من تقلص هوامش توفير السيولة وبداية فقدان الموازين المالية، ما يعزز توجه نحو مراكمة دين خارجي جديد وهو ما يرفضه البرلمان.

وفي هذا السياق أعلنت الحكومة في سبتمبر أنها خفضت مصروفات ميزانية السنة المالية 2020 - 2021 التي بدأت أول أبريل بمقدار 945 مليون دينار (3.1 مليار دولار) بسبب تداعيات فيروس كورونا.

ووفقا لبيانات البنك، انخفضت الأصول الاحتياطية للكويت إلى 13.78 مليار دينار (45.1 مليار دولار) في يوليو 2020، مقابل 13.92 مليار دينار (45.6 مليار دولار) في يونيو.

وعلى أساس سنوي، زادت الاحتياطيات بنسبة 18.9 في المئة، 11.59 مليار دينار (37.9 مليار دولار) في الشهر المماثل من 2019. وتضمنت احتياطيات البلد الغني بالنفط نحو 12.97 مليار دينار (42.5 مليار دولار) رصيد الودائع والعملات، إضافة إلى نحو 564.4 مليون دينار (1.83 مليار

بناء على المؤشر وستحتاج شراء الأسهم الكويتية.

ويمثل هذا الانضمام مؤشرات أسواق المال دفعة كبيرة للإصلاحات التي تنفذها الحكومة الكويتية، التي تسعى لجذب رؤوس أموال أجنبية.

وتريد الكويت الغنية بالنفط تعزيز مكانتها كمركز مالي إقليمي ومنح القطاع الخاص دورا أقوى في الاقتصاد.

ويعتمد الاقتصاد الكويتي على الصناعة النفطية، التي تشكل أكثر من 90 في المئة من الإيرادات الحكومية، بينما يبلغ إنتاج البلاد النفطي 2.8 مليون برميل يوميا. وتعاني الكويت كباقي دول الخليج والدول المنتجة للنفط من



أسواق المال تثير شهية الاستثمار

دخل مناخ الاستثمار في الكويت مرحلة جديدة مع استكمال إدراجها بنجاح في مؤشرات «أم.أس.سي.أي» للأسواق الناشئة، في خطوة تستهدف من خلالها مضاعفة تدفق الأموال في ظل أزمة مالية خانقة تستدعي تعزيز المكانة المالية والاستثمارية وفتح نوافذ البورصة.

الكويت - أعلنت بورصة الكويت الإثنين عن اكتمال إدراجها ضمن مؤشرات مؤسسة مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال «أم.أس.سي.أي»، بعد تاجل من مايو الماضي بسبب ظروف فيروس كورونا.

وقالت البورصة في بيان إنه تم ضم سبع شركات مدرجة بالسوق الأول وهي: بنك الكويت الوطني، وبيت التمويل الكويتي، وزين، وأجيليتي، وبنك بوبيان، ومباني، وبنك الخليج.

وأوضحت أن الانضمام أسفر عن تدفقات كبيرة إلى السوق، حيث تجاوز إجمالي التداولات الثلاثاء نحو 961.6 مليون دينار كويتي (3.18 مليار دولار)، معظمها تدفقات أجنبية.

وتبر الكويت بأزمة اقتصادية حادة ما دفعها إلى تسريع الانضمام لأسواق المال لجذب رؤوس أموال أجنبية من أجل خلق فرص عمل وتنويع الاقتصاد وتقليل اعتماده على صادرات الطاقة.

وحسب البيان، طبقت البورصة إجراءات مؤقتة للانضمام لمؤشرات الأسواق الناشئة، والتي تضمنت تمديد جلسة التداول.

وقررت مؤسسة «أم.أس.سي.أي» ترقية الكويت إلى سوق ناشئ في ديسمبر